

## عشرة وزراء يتحدثون عن خسائر الزلزال والإجراءات الحكومية لمعالجتها

# ٥٠٠ مليار ليرة خسائر النقل والموارد المائية فقط بسبب الزلزال

## وزير النقل -«الوطن»-: ٢٠٢ طائرة إغاثة وصلت ومازالت الإمدادات مستمرة وجمهورية عالية في جميع المطارات

| محمود الصالح

كشف وزير النقل زهير خزيمة أن الخسائر المباشرة من الزلزال تزيد على ٢٠٠ مليار ليرة سورية، وذلك خلال اجتماع هيئة المكتب الاقتصادي المركزي لحزب البعث العربي الاشتراكي برئاسة عضو القيادة المركزية عمران سباعي.

وبيّن وزير النقل في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الأضرار موزعة على قطاعات عمل الوزارة البرية والسككية والبحرية والجوية وهي في حالة تقييم دوري وتشمل مبانى المؤسسات والمنشآت وأغلبها في حلب واللاذقية حيث هناك تصدعات في عدد من المباني والمقرات وتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لسلامة العمل فيها وبعضها تم إخلائها خاصة في حلب وفق تقييم مدروس من قبل لجان تقييم سلامة المباني وقاية المهندسين والمحافظة، وأضاف: توجد بعض الأضرار في تجمعات المباني السككية لعمال السكك الحديدية في حلب وبعض المرافق التابعة لها من خزانات مياه وصرف صحي ومستودعات ومرآب واليات وأثاث ومعدات متنوعة في مختلف المؤسسات والشركات التابعة للوزارة، وتشمل الأضرار أيضاً بعض الشوهدات السطحية في عدد من الطرق والجسور والتي تحتاج متابعة وصيانة لتدعيمها بشكل أفضل وأكثر جودة، وهناك أيضاً خسائر في عدد من محطات ومحطاتها، ودراسة وضع الشقق السكنية في سكن مؤسسة السكك الحديدية في حلب لإيواء المتضررين ومدتها بالمستمرات الضرورية.

ولفت إلى أنه تمت الاستفادة من الروافع الشوكية وروافع الحمولات الكبيرة الموجودة في مرافق اللاذقية في عمليات إزالة للأضرار في اللاذقية، ووضعت الآليات



وأشار إلى أنه تم إيقاف النقل بالطائرات على كامل شبكة العمل الحديدية كإجراء احترازي، وتم مسح فني لبينة الطرق والجسور والعبارات في جميع المحافظات، وكذلك مسح فني لخطوط السكك الحديدية في حلب لإيواء المتضررين وحسورها ومحطاتها، ودراسة وضع الشقق السكنية في سكن مؤسسة السكك الحديدية في حلب لإيواء المتضررين وفي مرحلة الاستجابة الثالثة استمر استقبال الطائرات والسفن المحملة بالمساعدات، وتقديم أراضي بالتنسيق مع الجهات المعنية لتكون مقرات للوحدات السككية المؤقتة، كما أن جميع المطارات في سورية أصبحت على تواصل مستمر مع سلطات الطيران المدني في كل دول العالم

### وزير النفط:

تراجع توزيع المحروقات من ١٠ إلى ٧ ملايين ليتر يوميا

### وزير الكهرباء:

المجموعة الأولى بمحطة حلب الحرارية قريبا في الخدمة

### وزير الأشغال العامة:

العمل على إنشاء ٨٠٠ وحدة سكنية في حلب واللاذقية

تم توزيع أكثر من ٩٠ ألف وجبة غذائية للمتضررين، وأن الأضرار في قلعة حلب تحتاج لأعمال ترميم واضحة.

وبيّن وزير الكهرباء غسان الزامل أن مشكلة التقنين في البلاد ترتبط بكميات التوليد والتي تبلغ حالياً نحو ٢٠٠٠ ميغا واط، مشيراً إلى أنه سيتم تشغيل المجموعة الأولى من محطة حلب الحرارية قريباً، وإقلاع مجموعتين من محطة الرستن قبل نهاية نيسان المقبل.

بينما أشار وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف إلى أنه تم تشكيل العديد من اللجان لدراسة مسائل البناء والكود الهندسي.

ولفت وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم إلى أن السورية للتجارة قدمت خلال الفترة الماضية للمتضررين أكثر من ٤٣٥ ألف ربطة خبز مجانية، وأكثر من ١١٤ ألف سلة خضر ونحو ٢٥ ألف سلة غذائية.

من جهته أوضح وزير الموارد المائية تمام رعد أن خسائر الوزارة بلغت ٣٠٠ مليار ليرة، مؤكداً أن أغلبها كانت في خزانات المياه حيث بلغ عدد الخزانات المدمرة ٢٤ خزناً وهناك ٥٦ خزناً ستم إزالتها و١٨٢ خزناً تضررت بشكل جزئي.

وبيّن وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف أنه يتم العمل على تجهيز أبنية مسبقة الصنع للمتضررين، لافتاً إلى أن هناك دولاً أخرى تقوم بالصنّيع داخل سورية نماذج مسبقة الصنع لتقدم كمساعدات إغاثية من تلك الدول، مؤكداً أن الحكومة تعمل حالياً على تنفيذ ٤٤٠ وحدة سكنية في حلب و٣٠٠ وحدة سكنية في اللاذقية و٦٠ وحدة سكنية في جبلة.

وأشار وزير الشؤون المعنوية بسام طعمة إلى أنّ الزلزال أثر في مصفاة بانباس، ما انعكس على عملية توزيع المحروقات على المواطنين حيث يتم توزيع حالياً قرابة ٧ ملايين ليتر «مازوت وبترين» لجميع المحافظات السورية بعد أن كان نحو ١٠ ملايين ليتر يوميا قبل الزلزال.

وبيّن وزير الصناعة زياد صياغ أن منشآت الوزارة لم تتعرض لأضرار كبيرة جراء الزلزال في محافظتي حلب واللاذقية، لافتاً إلى أن العمل مستمر ضمن الاتكيات المتاحة لإعادة تأهيل المنشآت التي تضررت جراء الحرب وذلك وفق الفترات الزمنية المحددة لكل مشروع.

## مقاسم برجية سكن بديل للمتضررين نتيجة الزلزال في اللاذقية

# حلب لـ«الوطن»: لن نترك أي شخص دون منزل وتم تجهيز مواقع الأبنية مسبقة الصنع

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد متضررون بفعل الزلزال في محافظة اللاذقية ضرورة الإسراع بإيجاد حلول لتأمين مساكن بديلة لهم بعد أن خسروا منازلهم بشكل كامل من دون أن يكون لديهم بدائل، مطالبين الجهات المعنية بحلول قريبة تؤمن إقامة كريمة لهم ولعائلاتهم.

وأشار أحد المتضررين إلى أن الإقامة في مراكز الإيواء الحالية ليست جيدة لاستمرارية في المعيشة في ظل الإزهاق وعدم القدرة على تأمين الخدمات الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالصحاحات والنظافة الشخصية.

كما تساءل المواطنون عن تصدعات منازلهم بشكل ملحوظ الإخلاء لخطر من السلامة العامة عن صيرهم وهم يتعرضون لإيذاء المؤجرين في ظل عدم وجود حلول حكومية تؤمن لهم البدائل منذ وقوع الكارثة حتى تاريخه.

وعيش أفراد عائلات متضررة بفعل تصدع منازلها عند أقرابهم أو في محال تجارية ومكاتب قارية كانوا يعاشون منها وتحولت اليوم إلى غرف إقامة مؤقتة لهم ربما يجدون البديل إذ لا مكان آخر يلجؤون إليه ولا طاقة لهم على الاستئجار، معتبرين أن تكبيتهم مضاعفة إذ خسروا منازلهم وأبواب رزقهم بالوقت نفسه متسائلين عن الحلول الحكومية بعد أكثر من شهر على الكارثة.

وبالعودة إلى رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب، أكد لـ«الوطن»، أنه يتم العمل تأمين كل المتضررين ممن فقدوا منازلهم من جراء الزلزال وفق قاعدة بيانات دقيقة، قائلاً إنه لن يترك أي شخص من دون منزل وسيتم تأمين جميع المتضررين فعلياً بمساكن بديلة.

وأشار إلى تحديد وحصر جميع المتضررين بشكل فعلي

ضمن قاعدة بيانات واضحة ودقيقة- ممن تدمرت أو تصدعت منازلهم بشكل غير قابل للتعميم، لتأمينهم بمساكن بديلة لهم.

وبيّن حبيب أنه ضمن جهود الحكومة بهذا المجال، تم تحديد إقامة ٤ مقاسم (أبنية برجية) في محافظة اللاذقية، ٢ منها في جبلة و٢ في اللاذقية، مبيّناً أن ملكيتها تعود لمجلس مدينة اللاذقية وجبلة.

وأضاف: إن الوحدات الإدارية ستعمل على تحضير الموقع لبناء عليه، والمحافظة تقوم بدورها بتحضير البنية التحتية من شبكات صرف صحي ومياه وكل الخدمات الأخرى بالبنية التحتية.

وبيّن حبيب أن كل بناء برجي عبارة عن ١٠ طوابق يضم شققاً سكنية وفق مساحات تتراوح بين ٨٠ - ١٠٠ متر مربع لكل شقة.

كما قال حبيب: إن هناك ٤ مقاسم أخرى ستبنيها مؤسسة الإسكان في مواقع تابعة لعقاراتها ومنها

عند سكن الشباب على أوتستراد الثورة بمدينة اللاذقية، لتكون بالمجم ٨ مقاسم سكنية دائمة للمتضررين.

وأكد رئيس مجلس المحافظة أن الأبنية الجديدة سيتم بناؤها وفقاً للكود السوري بمواصفات ودراسات تصميمية لمقاومة الزلازل، وسيتم لاحقاً تحديد معايير كيفية إشغالها من المتضررين فعلياً.

وفيما يخص السكن المؤقت، بين حبيب أنه يتم تجهيز مواقع في محافظة اللاذقية لإقامة مساكن مسبقة الصنع وهي من دولة الإمارات العربية المتحدة، مضيفاً: تم اختيار المواقع وتمت حالياً أعمال التسوية وتجهيز البنية التحتية من الجهات المعنية بالمحافظة.

وذكر رئيس مجلس المحافظة أن المساكن المؤقتة يتم تجهيزها فوراً لإيواء متوسط الأجل بينما يتم تأمين مساكن بديلة بأبنية يتم الانتقال إليها خلال فترات لاحقة.

## يمكن تخصيصها للمتضررين من الزلزال وبنائها يستلزم توفير التمويل

# مجلس مدينة حلب يقترح بقعة التطوير العقاري في الحيدرية لبناء ١٠ آلاف شقة سكنية



| حلب- خالد زنگلو

تتسارع في محافظة حلب الخطا لاستكشاف وإيجاد الحلول اللازمة للخروج من مأزق توفير الشقق السكنية اللازمة لإيواء المتضررين من الزلزال، الذي ضرب المدينة في ٦ الشهر الماضي.

وتشير البيانات غير النهائية إلى حجم الكارثة التي تعرضت لها مدينة حلب، إذ بلغ عدد الأبنية التي تحتاج إلى تدعيم لتصبح صالحة للسكن ٥٣٩٦ مبنى مقابل ٨٧٧ بناء يحتاج إلى هدم، على حين اقتصر عدد الأسر التي جرى تأمينها في مراكز التعميم الحكومية مع المجتمع المحلي وتعاون الأصقاء الذين هبوا لنجدة المتكويين بانزلال.

المجلس بين أن معظم التصدعات التي تشهدها المباني السكنية في مناطق السكن العشوائي الذي يزين المدينة من جهة الشرق، وهي أضرار «محدودة نسبياً»، وأنه جرى إنجازه ٢١٠٠ تقرير لجنة سلامة عامة حتى أمس، مع متابعة التنسيق مع نقابة المهندسين للاستمرار بالكشف على المباني وتوصيهاها.

وما يبرز الحاجة لتخصيص منطقة الحيدرية لبناء مساكن للمتضررين من الزلزال وحتى للأسر التي دمرت منازلهم بفعل تضررها من الأعمال الإرهابية، هدم مجلس المدينة ١٥٠٠ مبنى خطر قبل وقوع الزلزال من أصل نحو ١٠ آلاف مبنى خطر بحاجة إلى معالجة سواء عن طريق الهدم أو الإزالة أو التعميم.

وكان وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد الطيف قصد الأسبوع الماضي حي الحيدرية، في جانب حي بعدين والعصيرية، لاختبار المواقع المقترحة لإقامة سكن للمتضررين من الزلزال.

مجلس مدينة حلب بمساحة ٧٨ هكتاراً وجرى شق الطرق الرئيسية فيها وتخصيمها بشبكات البنية التحتية.

رئيس مجلس مدينة حلب معد الملجي أوضح، خلال اجتماع مجلس محافظة حلب في الدورة العادية الثانية أمس، أن بقعة أرض في الحيدرية المخصصة لمشكلة التطوير عقاري تستوعب ١٠ آلاف شقة سكنية، يستلزم بناؤها توفر التمويل اللازم.

وهي تشكل بذلك، المخرج الوحيد والعملية السريعة لحل مشكلة الشاحزين من الزلزال، وهو ما يتطلب تضامير الجهود الحكومية مع المجتمع المحلي وتعاون الأصقاء الذين هبوا لنجدة المتكويين بانزلال.

المجلس بين أن معظم التصدعات التي تشهدها المباني السكنية في مناطق السكن العشوائي الذي يزين المدينة من جهة

## كلمة ونص

يونس خلف

## أبوية الدولة..!

منذ طفولتنا تربينا على مفهوم أجدادنا وندين له بالولاء وهو (أبوية الدولة) وكلما كبرنا بالعمر كنا بالفعل نشعر بالتعامل الأبوي الذي تحيطنا به الدولة، فهي التي وفرت لنا كل ما يحرص الأب على توفيره لأبنائه كالأمن والتعليم والصحة والسكن وغيرها من متطلبات الحياة الأساسية، ففي كل بيت طلاب مراحل التعليم المختلفة وفرت لهم الخدمات التعليمية الجاهزة، وكذلك الأمر الخدمات الصحية المجانية في مشافي القطاع العام.

اليوم وعلى الرغم من الظروف الصعبة والتحديات التي تواجهها الدولة السورية بدءاً من الحرب العدوانية الظالمة مروراً بالحصار الجائر والعقوبات التي تمتد حتى إلى من يفكر بالتعامل معنا، وصولاً إلى كارثة الزلزال المدمر، رغم ذلك كله أبوية الدولة مستمرة وثقة المواطن السوري تتعزز يوماً بعد آخر بأن الدولة هي الصانعة للاستقرار وهي مصدر الحياة الكريمة. نقول ذلك في سياق التأمل بمعاني ودلالات الرسوم التشريعي رقم ٣ الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد، هذا الرسوم الذي جاء في سياق الإجراءات التي تقوم بها الدولة وتؤكد الحرص على الإسراع في إعادة التأهيل الكلي أو الجزئي للمنشآت والمنازل التي تضررت نتيجة الزلزال وصولاً إلى مرحلة التعافي وحفاظاً على صحته ولأن الدولة بحاجة إلى هذه المنشآت لموضعها مجدداً ضمن مجالات خدماتها الأساسية، والأمر الآخر ينبغي السعي إلى بث الطمأنينة بين الأهالي وعدم تكليف المواطنين أي أعباء إضافية ليست بمقدورهم على الإطلاق.

اليوم وكل يوم تزداد بقنا بتأ الدولة هي الوحيدة التي تتولى جميع شؤون الناس، فهي المسؤولة عن الإسكان والصحة والتعليم وكل شيء، والواقع تعزز في ذهنية المواطن أن الدولة الوحيدة القادرة على إدارة شؤوننا ولا يستطيع تقرير مصيرنا إلا في إطار الدولة، فيظل محتاجاً لحبها من الرسوم الضريبية والرسوم والتكاليف المالية، والحرص نفسه ينجم بالتأكيد نحو تمكن المتضررين وتحفيزهم على تجاوز صدمة الزلزال وتستمر أبوية الدولة للجميع.

## مجلس محافظة حماة يختتم دورته بمناقشة القضايا الخدمية ومساعدات الأسر الفقيرة

# نائب المحافظ: يحق للمتضرر الاعتراض.. والسبل تمنح للغني ويحرم منها الفقير

| حماة- محمد أحمد خبازي

اختتم مجلس محافظة حماة أعمال دورته العادية الثانية للعام الحالي، بمناقشة القضايا الخدمية والزراعية والمساعدات لأسر الفقيرة، والبريد، والشوائب المتعلقة بتقييم بعض اللجان الهندسية بالوحدات الإدارية بمنطقة الغاب للمنازل المتضررة من الزلزال.

ودعا رئيس المجلس إبراهيم معلما الأعضاء لطرح الأسئلة والاستفسارات على مديري الدوائر الخدمية بالمحافظة، بإيجاز ودقة لفسح المجال لأكثر عدد ممكن من الأعضاء لطرح مداخلاتهم، وتمكين المديرين من الرد عليها، وطلب عدد من الأعضاء بإيضاف منطقة الغاب المظلومة خديماً بكل شيء، والعمل على معالجة مشكلات أهلها من شح الكهرباء وصعوبة النقل، ومن عدم فتح كوات تسديد فواتير بريد عين الكروم، واستكمال الشفط الهندسي على المنازل المتضررة فيها بفعل الزلزال والهزات الارتدادية الأخرى.

كما طالب الأعضاء بإعادة توزيع السلال الغذائية للأسر الفقيرة التي حرمت منها مؤخراً، وتمكين مستحقها للعقود منها لا الأغنياء، وسيتم لاحقاً تحديد معايير حساب العوليين والأرامل والأيتام، وتفعيل مركز بيع الاستهلاك، وبيعت التعديلات على العقار ١٩٦ الحراجي في غتاب بمنطقة الغاب واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتعدين.

وفي معرض رده على طروحات أعضاء المجلس، بين المدير العام للهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب أوفى وسوف، أن الهيئة تتكافأ آفة فأر الحقل، وأن المكافأة يجب أن تكون جماعية يشتر فيها كل الأطراف بالمحافظة، وخصوصاً أن مساحات واسعة من الأراضي جحرها وبين مدير زراعة حماة أشرف باكير أن نسبة الاستفادة



من مكافأة فأر الحقل بمجال عمل المديرية ٨٠ بالمئة، وجادوب الصورين يكافح مكانياً وأوضح أن نسبة تنفيذ زراعة القمح ١٠٦ بالمئة والحصول جيد ولكنه ضعيف بمنطقة مسلمة، وأن بعض حقول الزيتون أصبحت جفافاً ساق التفاح تنتج زراعة أصناف غير مقاومة لهذه الآفة، والتي تنفذ المديرية حملات لمكافحةها ولنوعية المزارعين بزراعة أصناف محددة ومقاومة.

فيما بين مدير السورية للبريد شبلي أنطلي أن مكتب البريد عين الكروم مفتوح بالتشاركية مع الاتصالات، وأي خدمة تطلب يمكن تأمينها بحسب البيئة القانونية والاستثمارية للمؤسسة.

وفيما يتعلق بشكاوى المتقاعدين لدى التأمينات الاجتماعية، فقد ذكر أن اللجنة من المتقاعدين التي يتصلح ببرامجها يومياً لمعرفة السبب في عدم منحهم قروضاً وخصوصاً قرض الـ ٤٢٠ ألف ليرة، وتبين من خلال المحرومة، كون السلال تمنح للغني ويحرم منها الفقير.